

دراسات محكمة

المقاولاتية الاجتماعية وإمكانية
التوفيق بين: الاقتصادي
والاجتماعي

سناء زعيبي

باحثة في سلك الدكتوراه- جامعة ابن زهر، أكادير

عبد العزيز عبد الصادق

باحث في سلك الدكتوراه- جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

20 يوليوز 2021





ملخص:

عرف المجال الاقتصادي مجموعة من التطورات، التي تميزت باهتمام مختلف المختصين بمفهوم "المقاولاتية" التي أصبحت تقوم بدور مهم في الأنشطة الاقتصادية والتنمية البشرية بشكل عام. فأضحت من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي؛ نظرا لسهولة تكيفها ومرورها في الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير فرص شغل موازاة مع إمكانية التجديد والإبداع، وبروز منتجات جديدة، فكان واجبا على الدول النامية الاهتمام بالمقاولاتية الاجتماعية وفعاليتها وذلك عن طريق دعمها وتذليل الصعوبات التي تواجهها. ومنه برزت ضرورة إحداث الأرضية والوسط المناسبين لنجاح مقاولي المشاريع بالدعم والمتابعة في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع بمختلف المراحل لإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة، لتفادي المخاطر المؤدية للفشل.

ومع ذلك تبقى المقاولات عرضة للكثير من المخاطر، وهو ما جعلها محط دعم وتطوير من لدن المنظمات الدولية والإقليمية، من خلال التخطيط لبنيتها الأساسية وإعداد نواتها الأصلية والاستثمار الأمثل لمواردها البشرية اعتمادا على برامج تكوينية لتزويد أصحابها بالمهارات اللازمة لتعزيز روح المقاولاتية.

منذ سنة 2009، تعمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي، وبرز ضعف الدول النامية في تجاوز المشاكل البيئية والاجتماعية، حيث لم تعد لديها الوسائل للحد من الصعوبات التي وجب على المجتمع مواجهتها. في هذا السياق، أضحت بلادنا في حاجة أكبر للمقاولاتية الاجتماعية نظرا لمحدودية حلول الفترات الفارطة، التي أنتجت الثروة في مجالات دون أخرى، وكرست الفوارق الاجتماعية، كما سمحت للدولة بتقليص مصاريفها الاجتماعية. ومنه تأتي مشروعية التساؤل حول أهمية المقاولاتية الاجتماعية، وهل من الممكن

التوفيق بين الاقتصادي والاجتماعي؟

ولدراسة هذا الموضوع وإبراز أهميته، نقف على الفرضيات التالية:

- جعل المقاولاتية الاجتماعية أولوية السياسة العمومية.
 - ماهية المقاولاتية الاجتماعية مرتبطة بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية.
 - ترتبط روافد تطور المقاولاتية الاجتماعية بأهمية الرأسمال البشري، التجديد، الابتكار، الدعم.
 - ترتبط التحديات التي تواجهها المقاولاتية الاجتماعية بعدم تصدورها لأولويات السياسة العمومية.
- الكلمات المفتاح: المقاولاتية الاجتماعية- الرأسمال البشري- المقاولاتية- السياسة العمومية- التجديد- الابتكار
التنمية الترابية



مقدمة:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين مهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها المقاولاتية على الرفع في مستويات الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل.

أولا: المقاولاتية الاجتماعية: توجه جديد وأسلوب واعد للتنمية

1- ما هي المقاولاتية الاجتماعية؟

المقاولاتية الاجتماعية مفهوم حديث ارتبط ظهوره بتطور الاقتصاد التضامني المبني على التكافل والتآزر بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في العقدين الأخيرين. وارتباطا بالأزمة التي عرفها العالم منذ 2008-2009، والتي شملت النظام والبنية الاقتصادية للدول خاصة في أوروبا فعجزت المخططات الاقتصادية في إيجاد حلول ناجعة لها ما دفعها -الدول- إلى البحث عن سبيل جديدة للنهوض بالوضع التنموي. تمثل هذا الأسلوب في المقاولاتية الاجتماعية التي قدمت حلولاً ملموسة ومبتكرة وفاعلة لتلبية الحاجيات الاجتماعية التي عجزت الدولة عن تأمينها في السابق.

فهي تعمل على خلق الثروة وفرص الشغل في مختلف المجالات وتسمح بتحسين النفقات الاجتماعية وتحقيق توازنات اقتصادية وقيمية.

وعموما تظل أساليب اشتغال الاقتصاد الاجتماعي وممارسات المقاولاتية الاجتماعية والنتائج التي حققها ظاهرة اقتصادية جديدة تفرض قيمتها على صانعي القرار في الاقتصاد العالمي عامة والمغرب خاصة. فالمغرب واحد من البلدان الرائدة في الاقتصاد التضامني عربيا وإفريقيا، ويتوفر على مجموعة من القدرات والكفاءات لكونه نموذجا رائدا إقليميا وقاريا، خاصة وان المغرب راكم من التجربة ما يكفي في الاقتصاد التضامني والنسيج التعاوني منذ الاستقلال، وتعزز وذلك بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005.

ومع ذلك فالمقاولاتية الاجتماعية لازالت غير معروفة بشكل كبير عند السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الكلاسيكيين والرأي العام، ويعزى ذلك إلى ضعف الاهتمام الإعلامي بهذه النماذج من المؤسسات الاجتماعية. فإمكانياتهم -الاقتصاديين والاجتماعيين الكلاسيكيين- تخضع للتقييم والاستخدام الكفيلين بضمان انتشارها ونموها مع الأخذ بعين الاعتبار إشكالية التمويل والضرائب وولوجية الأسواق، والتكوين....

ولهذا نجد اليوم المقاولين الاجتماعيين يبحثون عن إجراءات قوية ونافذة تسمح لهم بالمضي قدما وإيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية، فأمام فشل الرأسمالية المالية الاقتصادية والإدارية لارتباطها الوثيق



بفصل ما هو اقتصادي عن ما هو اجتماعي؛ فالأول يهدف لتحقيق الربح، والثاني يقف عند الفعل العمومي والأثر الاجتماعي بعيدا عن الفعالية الاقتصادية. وعلى عكس ذلك، فالمقاولاتية الاجتماعية تسعى إلى إعادة تضمين واحد في الآخر، حيث لا يوجد مشروع اجتماعي قوي بدون مشروع اقتصادي قوي، فكل منهما يتغذى من الآخر. في كثير من الأحيان نجد فكر صانعي القرار مبني على الصورة النمطية بفحواها الرئيسي: أن النموذج الجمعي غير مهمن لكنه ذو فعالية اجتماعية، عكس النموذج الاقتصادي المهيكل حرفيا والمنفصل اجتماعيا وبيئيا، فالمقاولاتية الاجتماعية تجاوزت هذه الصورة النمطية من خلال الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية والحرية والتضامن وتهتم بالحس الاجتماعي والأداء والكفاءة الاقتصادية موازاة مع تعبئة المواطنين وتشجيع ابتكاراتهم.

2- لازالت المقاولاتية الاجتماعية نموذج غير متداول

تجذب المقاولاتية الاجتماعية اهتمام متزايد لمختلف الجهات الفاعلة سياسيا واقتصاديا وأكاديميا، وحتى رجال الأعمال الباحثين والواعين بأهمية الحس الاجتماعي. لكن بشكل عام لا يزال نموذج المقاولاتية الاجتماعية غير معروف، وكثيرا ما يثير الشكوك والحيرة، لنقف أمام أسئلة متكررة من قبيل: كم من مقاولات اجتماعية موجودة ببلادنا؟ وهل هي مدعومة منذ إنشائها وتأسيسها؟ وهل قدرتها على المنافسة غير عادلة؟ وما الفرق بينها وبين المقاولات الكلاسيكية؟ وبالتالي هل المقاولات الأخرى ليست بالاجتماعية؟ وهل نحن أمام المسؤولية الاجتماعية للمقاولات؟ أم مقاولاتية اجتماعية؟ كلها أسئلة لها شرعيتها وشاهدة عن استشراف رؤية المستقبل. يمكن للمقاولاتية الاجتماعية أن تخرج من الظل ومن هامش النظام الاقتصادي وتشكل اختيارا مكننا ومستقطبا للمقاولين والفاعلين الاقتصاديين الراغبين في إدماج الحس الاجتماعي في أعمالهم. ففكرة المقاولاتية الاجتماعية فكرة بسيطة وبدئية؛ مرتبطة باستخدام المقاولات وخلق الثروة للإجابة بشكل فعال عن الحاجيات الاجتماعية. ولكن في واقع الممارسات فهي تعتمد أهدافا متعددة وأشكالا قانونية (جمعيات، تعاونيات، تعاضديات، شركات محدودة المسؤولية...) ونماذج اقتصادية وأنشطة إنتاجية. وهو ما يجعل من الصعب القيام بتقويمها الكمي وتملكها من لدن المنظومة الاقتصادية والسياسية وبالتالي مجموع المواطنين. فعرضياتها وتنوعها ونقص الإحصائيات الدقيقة والمثبتة؛ يجعلها موضوعا سياسيا وإعلاميا غير معروف. فالمقاولاتية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي حاضرين في حياتنا ووعينا وسلوكياتنا اليومية. ومن ابرز نماذج ذلك؛ الجمعيات والتعاونيات التضامنية الخاضعة للتدبير الديمقراطي وذات الأرباح والرأس المال المحدد وإعادة توزيع النتائج على الشركاء¹، ونجد هذه النماذج حاضرة بقوة في المجتمعات القائمة على التضامن والتآزر الاجتماعي والعائلي.

3- هل يمكن اعتبار المقاولاتية الاجتماعية مؤهلا فعالا للتنمية؟ الإطار الموضوعاتي وتحديد الهوية

المقاولاتية الاجتماعية ليست نمطا خاصا بدول دون أخرى بل هي حركية دولية جاءت كردة فعل عن التحولات والأزمات الاقتصادية بالدول المتقدمة، والانتظارات الاجتماعية للمستهلكين والأجراء واللامركزية الترابية، نتيجة

¹ - www.arganismecosmetics.com/fr



تفاقم المشاكل الاجتماعية والبيئية... الخ، فهي قادرة على إحداث تغيير في أسلوب المقاولين وتوجيههم نحو تحقيق الأثر الإيجابي على المستوى الاجتماعي موازاة مع الريح الاقتصادي.

وأمام انتشارها نجد اليوم أعدادا كبيرة من المقاولات الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الإقصاء وتوفير فرص العمل في المجالات الهشة والهامشية لضمان عيش متوازن لكافة المنتجين الاقتصاديين ذوي الدخل المحدود. ومساعدة كبار السن للعيش في ظروف ملائمة، إلى جانب حماية البيئة وتلبية الحاجيات الاجتماعية الجديدة وتهم هذه الجوانب على الخصوص:

- الأنشطة ذات المصلحة العامة مثل الصحة، والرعاية الاجتماعية، الحفاظ على البيئة، والتعليم، والحفاظ على الطاقة، وتوفير وسائل النقل وتسهيل ولوجيتها... إلخ

- الأسواق العمومية المراعية للظروف الاجتماعية والمتبينة للمنتجات العضوية المحترمة للبيئة، والمستثمرة لإعادة التدوير بأسلوب تجاري نزيه.

وقد أكدت المنظمات العالمية منذ عشر سنوات عموما، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خصوصا على وجود هذه الإمكانيات القادرة على الدفع بحركة المقاولين الاجتماعيين وتسريع وتيرة إنفاذ مشاريعها، ولم تنتظر من السلطات العمومية المحلية والوطنية وحتى الإقليمية تطوير المقاولاتية الاجتماعية، بل اعتمدت على روح المبادرة للمقاولين الاجتماعيين وشركائهم، حيث خلقوا ظروفًا ملائمة لانتشار المقاولاتية وفق شروط من شأنها تدليل العقبات. ومع ذلك تظل المقاولاتية الاجتماعية في حاجة إلى الشراكة مع المؤسسات العمومية في إطار تراحي تنظيبي واستراتيجي.

ووقوفًا عند الإطار الموضوعاتي وهوية المقاولاتية الاجتماعية نجد:

- **الإطار الموضوعاتي: القرى الأطفال "SOS"** هي منظمة دولية تهتم برعاية وتربية وتنشئة الأطفال فاقدى العائلة، يرجع الفضل للألماني "هيرمان جومينز" في تأسيس هذا المشروع الإنساني والمنتشر اليوم في معظم دول العالم. تأسست سنة 1985 كأول تجربة بالمغرب بمدينة آيت أورير بضواحي مدينة مراكش، فتوسعت على شكل خمس فروع بكل من مدينة الجديدة، دار بوعزة بنواحي الدار البيضاء، آيت أورير بمراكش، إيمزورن بنواحي الحسيمة، ومدينة أكادير. تقوم فكرة هذا البناء الاجتماعي على نظرية الأم البديلة حيث يجمع الأطفال الأيتام وفاقدى العائلة في قرى جماعية بها بيوت مستقلة تقوم على وجود أم بديلة، توفر الحماية والأمان وتشملهم بمشاعر المحبة والاستقرار وهي تعيش مع أطفالها، تشرف على نموهم وتدير شؤون منزلها باستقلال تام، فهي تحصل على ميزانية الطعام ومصروفات الملابس وتقوم بشراء جميع مستلزمات الأبناء، ويكون ذلك تحت إشراف إدارة القرية بالمتابعة المستمرة، وتوفير سيارة لهم لأداء احتياجاتهم.

- **هوية المقاولاتية الاجتماعية:** يشترط في وضع بطاقة هوية للمقاولاتية الاجتماعية وجود أهداف اجتماعية ذات اثر على المجتمع، وريح محدود، وإعادة استثمار أرباح المشروع، ورؤوس أموال محددة،



وأجور بتراتبية محددة، وهي مقاولات تسعى لإشراك المؤسسات العمومية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والمصالح العمومية ذات الأبعاد الاجتماعية والتنموية. وقد برزت المقاولاتية الاجتماعية بقيادة المقاولين الشباب منذ 1980 في أمريكا الشمالية وأوروبا خاصة في فرنسا التي تميزت بظهور عدد كبير من المقاولاتية الاجتماعية سنة 1991. بعدها بسنوات قامت الحكومة البريطانية في سنة 2002 بإطلاق الإستراتيجية الوطنية للمقاولاتية الاجتماعية وإصدار كتاب سنة 2006 تحت عنوان "المقاولاتية الاجتماعية: استراتيجية النجاح"²، لتنتقل الدانمرك بعدها للعمل على استراتيجية وطنية للتجديد الاجتماعي.³ أما الدول النامية فقد عرفت المقاولاتية الاجتماعية إشعاعا ملحوظا بعد منح جائزة نوبل للسلام لمشروع "Grameen Bank" لصاحبه محمد يونس ببغلاديش في الإطار المقاولاتية الاجتماعية للقري الفقيرة والقادرة على إحداث تنمية مجتمعية لم يسبق لها مثيل اثر مشروعه الذي يهدف للقضاء على الفقر.

ثانيا: يمثل التوفيق بين الاقتصادي والاجتماعي رهان أولوية المقاولاتية الاجتماعية في السياسة العمومية

1- ماهية المقاولاتية الاجتماعية مستنبطة من أدوارها الاجتماعية والاقتصادية

1-1. الأدوار الاقتصادية

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة⁴. يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98% من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية. وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يرتكز في تجارة التجزئة والخدمات⁵. ومن هذه الادوار الاقتصادية نذكر:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس

² - Social Enterprise: A Strategy for success. www.entrepreneur.org/spip.php?socialInpdcardicle27

³ - http://socialinnovation.se/finally-a-national-strategy-for-social-innovation/

⁴ - بلال خلف (2008): الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 92.

⁵ - ماجدة عطية (2002)، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 23.



المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع⁶.

- تنوع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولات دورا هاما في تنوع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

- تدعيم التنمية المحلية: تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكويننا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي⁷.

- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية: تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولات على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة⁸.

- تنمية الصادرات: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بأحجام كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

- زيادة الناتج المحلي: تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط / مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أنها تمثل مناخا مناسباً للتجديد والابتكار، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة

⁶ - عبد الرزاق خليل (2007): دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 3.

⁷ - ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص 216.

⁸ - نفس المرجع السابق.



والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

1-2. الأدوار الاجتماعية

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

- زيادة التشغيل: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

- عدالة توزيع الدخل: إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بحث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي⁹.

- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولاتية كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش. فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، والمالية كالحسابات البنكية، والشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية (الخبرة والتعليم)¹⁰.

- ترقية روح المبادرة: تؤكد مختلف الدراسات المهمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولاتية هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله "تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن أخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل" على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولاتية في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص.

⁹ - ناصر مراد، مرجع سابق، ص 218.

¹⁰ - يوسف بودلة (2012) دور المقاولاتية الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يوم 18 و19 ابريل، ص 5.



- محاربة الآفات الاجتماعية: مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتران من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم. في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع، فيتحكم فيهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض... إلخ. كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى أوساط غير حضرية وغير منظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات. لهذا فإن المقاولاتية تمثل الحل لهذه المشاكل من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف. ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من التعويل على غريزة البقاء لتلبية احتياجاتهم الفورية.¹¹

2- لماذا نجعل من المقاولاتية الاجتماعية أولوية في السياسة العمومية؟

2-1- توفير فرص الشغل وتحسين النفقات العمومية

يعتبر خلق فرص العمل قضية مستقبل أساسية، نظرا لما يتولد عنه من دينامية اقتصادية كبرى بفضل ارتفاع الضريبية واستيعاب العجز، وارتفاع القدرة الشرائية ووضوح اتجاهات الاستقرار الاجتماعي عند الشباب... الخ. إضافة إلى انعكاسات هذه الدينامية على التنمية المحلية.

تعرف المقاولاتية الاجتماعية كيف تخلق فرص الشغل، حيث لم تعد الدولة قادرة على القيام بذلك بمفردها خاصة في المناطق الهشة والأحياء الهامشية والمناطق القروية، وأيضا الأشخاص العاطلين اجتماعيا ونفسيا، أو في حالة إعاقة، والذين يعانون من نظرة المقاولاتية الكلاسيكية المرتبطة دائما بانخفاض الربح، والبعيدة تمام البعد عن تحقيق الإدماج والتوظيف، المحركين الرئيسيين للاقتصاد الاجتماعي، والتضامني. الذي يخلق فرص شغل 2,5 مرة أكثر من القطاع الخاص.

ويعتبر المقاولون الاجتماعيون سفراء ومروجين للمنتجات المحلية، (صنع في المغرب)، وهم في قلب تأسيس الأقطاب الترابية للتعاونيات الاقتصادية، التي تهدف إلى التنمية التضامنية والمستدامة في شروط محددة بطريقة تكميلية للقدرة التنافسية لهذه الأقطاب، التي تسمح للمقاولاتية الاجتماعية وللمقاولات الصغرى والمتوسطة ذات المسؤولية الاجتماعية، والجماعات الترابية والمنظمات التي تقوم بالتكوينات، تنفيذ استراتيجية مستمرة لتطوير المشاريع الاقتصادية المبتكرة، وخلق فرص عمل محلية ودائمة.

تسمح المقاولاتية الاجتماعية بترشيد النفقات العمومية، حيث تواجه الخدمات العمومية (الصحة، الطاقة، النقل، التعليم...) ثلاثة تحديات رئيسية: 1 نمو الحاجيات الاجتماعية المرتبطة بالانفجار الديمغرافي. 2 تعقد

¹¹ - نتائج بحث اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز روح الريادة في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية، 2010، ص35.



وتداخل الحاجيات التي تتطلب أجوبة نوعية حسب التكتلات الاجتماعية. 3 التنافسية، وضرورة تقليص النفقات العمومية بهدف ترشيدها وتحسين القدرة على التحكم فيها.

لمواجهة هذه التحديات لابد من تضافر مجهودات القطاعات العمومية والقطاع الخاص، اللذان يلبيان الحاجيات الاجتماعية بشكل نسبي لا يرقى لدرجة تخلف الأثر الايجابي على المجتمع. بل يجب تحقيق التمفصل فيما بينهما. في حين تقدم المقاولاتية الاجتماعية تواجهها آخر حول إشكالية التأمين والخصوصية، حيث يمكن تقديم جودة افضل للخدمة بنفس التكلفة الخاصة بتحقيق الربح، مع وجوب تفعيل النفقات الاجتماعية وتحسين كفاءتها. فالواقع المجالي يعكس المشاكل الاقتصادية كبيرة فعلى سبيل المثال: المبالغ التي تقوم الدولة بصرفها بإنفاقها في توفير البنية التحتية للأنشطة الاقتصادية، تنفق المقاولاتية ضعفها (النفقات المرتبطة بنوعية النشاط الذي تم خلقه، وباقتصاد المساعدات الاجتماعية).¹²

2-2- نموذج جاذب لاهتمامات الشباب

تمثل المقاولاتية القاعدة الأساس لاقتصاد أي دولة، وعلى سبيل المثال فالنسيج الاقتصادي المغربي يعتمد بشكل كبير على عنصر المقاولاتية وخاصة الصغرى منها والمتوسطة التي تشكل 95% من دخله، بالرغم من وجود صعوبات وإكراهات تحد من فعاليتها ومن قيامها بدورها التنموي، هذه المشاكل يعتبر الشباب الركيزة الأساسية فيها، نظرا للمشاكل الكثيرة التي يعانيها هؤلاء سواء على مستوى التمويل المالي، أو على مستوى ضعف المواكبة، أو على مستوى عدم نجاح المشروع المقاولاتي.

بات عدد من الشباب المغربي يفضل تكوين مشروعه الخاص بدل انتظار وظيفة مع المؤسسات الحكومية، ويتجه الشباب نحو الربط بين العمل الاجتماعي وتحقيق الأرباح المادية. فمفهوم المقاولاتية الاجتماعية لا يزال حديثاً في بلادنا خاصة وأن الشباب المغربي بدأ في دمج الأعمال الاجتماعية التي لا تتوخى الربح والتي تقدم منفعة عامة، مع مشاريع ربحية ذات نفع عام.

واضحت المقاولاتية الاجتماعية في المغرب قادرة على خلق التغيير داخل المجتمع وهي في ارتفاع مستمر، حيث يقدر عدد هذه المشاريع بالمئات، تعمل على دعم المجموعات الأكثر هشاشة داخل المجتمع ومساعدتها على بناء قدراتها الذاتية ومساعدة الفئات المحرومة حتى تصبح مستقلة مالياً. ووقفاً، على نتائج الدراسة التي أنجزها المركز الثقافي البريطاني في المغرب حول مصادر تمويل المقاولات الاجتماعية، يشكل التمويل الشخصي نحو 25% من ميزانية المشروع وهي نفس النسبة التي يمثلها التمويل الخاص، بينما يمثل الدعم الحكومي 19% من ميزانية المشروع و6% بالنسبة للتبرعات، وعليه فإن هذه الدراسة تشير إلى أن المقاولاتية الاجتماعية هي نتاج مجهود فردي خصوصاً وأنه يمكن أن تنطلق من مبالغ بسيطة وتمويل ذاتي.

وبتالي وجب توفير التوجيه والمساعدة التقنية والعلمية للشباب، أصحاب المقاولات الاجتماعية، لأن هؤلاء قرروا الاعتماد على أنفسهم، وقد نجحوا في تحقيق نتائج مالية إيجابية وهو ما يتطلب ضرورة تقديم الدعم لهم على

¹²-http://avise.org/IMG/mediatheque/2009-08-20_Synthese_des_etudes_regionales_mars_09.pdf (pages 24 et 25)



كافة المستويات، وانطلاقاً من أهمية عملهم، يتوجب مساعدتهم في الحصول إلى التمويل وتسهيل الأمور الإدارية، فعدد المنخرطين في مثل هذه المشاريع يقدر حالياً بالمئات، ويرجح أن يتطور الأمر إلى آلاف المشاريع خلال السنوات المقبلة.

ثالثاً: مكونات رافعة تطور المقاولاتية الاجتماعية والتحديات التي تواجهها

1. ثلاثة مكونات أساسية لرافعة تطوير المقاولاتية الاجتماعية

يمكن تطوير المقاولاتية الاجتماعية بشكل كبير وفعال، عبر الاستفادة من ثلاثة موارد أساسية تشمل الإمكانيات والقدرات البشرية والأسواق ورأس المال. وقد ركزت السياسة العمومية في تشجيعها للمقاولاتية عموماً على مواجهة هذه الموارد التي تعد في نفس الوقت .

أ. مقاولون ومقاولات بكفاءات مهنية وقدرات عالية

من شأن المقاولاتية الاجتماعية، في ظل الأزمة الاقتصادية وتفاقم أزمة التشغيل، خلق فرص الشغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لدى الشباب حاملي المشاريع، فضلاً عن كونها تعد مقاولاتية تضامنية تساعد في تشغيل الشباب حاملي الشهادات العليا والمتوسطة.

تتجدد فرص بعض الشباب بالمغرب في تطوير مهاراتهم الذاتية وصقل مواهبهم الإبداعية بانتشار المراكز ذات البعد المقاولاتي الاجتماعي. فحاجة بعض الشباب إلى ترجمة أفكارهم عبر فضاءات مؤهلة للتشجيع على الصناعة والإبداع، تتحقق في قلب هذه المراكز الهادفة إلى دمج الشباب في نسيج مقاولاتي يؤسس لاقتصاد اجتماعي وتضامني، يكفل فرص شغل هذه الفئة. ووعياً بالعثرات التي تمنع رسم أهداف واضحة بالحياة، تضمن هذه المراكز آليات تستجيب لانتظارات الشباب وتدعم أفكارهم الإبداعية وميولاتهم المهنية، بدءاً من انخراط خبراء ومستشارين في تخصصات مهنية مختلفة، إلى جانب تأطير الشباب كل حسب مجال اشتغاله وتوضيح الرؤى المستقبلية لهم في إطار مقاولاتهم الاجتماعية.

من جهة أخرى، تتيح هذه المراكز المرتبطة بالمقاولاتية الاجتماعية كمركز المقاولات الصغرى التضامنية، ومركز تكوين وتنشيط النسيج الجمعي بالدار البيضاء، ومركز التكوين المهني وإدماج الشباب بسلا، إلى تكوين شباب مقاول يتحمل مسؤوليته الاجتماعية، وضمان مشاركته في التنمية الاجتماعية من خلال عطاءاته المهنية. كما يتأتى له تحسين فرصهم في العيش، حيث توفر هذه المراكز وسائل الاشتغال في تخصصاتهم وتختزل عليهم التكاليف المادية في بدايات تجاربهم، إذ أن هذه الأخيرة كثيراً ما تكون العائق الأول في دخولهم عالم المقاولاتية الاجتماعية.

ب. مزيد من الأسواق العامة والخاصة والمواطنة

تتأسس فكرة توسيع الأسواق المرتبطة بالمواطنة المسؤولة على إنشاء مقاولات اجتماعية متنوعة ودائمة، تعتمد على رؤوس أموال محدودة « المالي والتقني والبشري»، وتخلق فرص شغل بطريقة منتظمة ومستمرة تروم إنتاج السلع والخدمات لفائدة السوق والزبون، أخذاً بعين الاعتبار محيط المقاولاتية كعنصر أساسي لكل استراتيجية مقاولاتية تتوخى تنمية القدرات التنافسية والرفع من مردوديتها، وتبقى المقدرة الإنتاجية للشباب المقاول، إحدى



الدعامات التي تؤسس للمردودية الجيدة، ولهذا وجب عليها الحرص على المواكبة المستمرة والتوجيه والإرشاد، والتشجيع على التحلي بروح المسؤولية والالتزام الطوعي والاجتماعي.

ج- زيادة رؤوس الأموال لأجل النمو والتجديد والتوحيد

تعمل المقاولات الكلاسيكية بعناصر إنتاج (العمل والرأسمال والموارد الطبيعية) وتقوم بالتنسيق بينها من أجل الحصول على سلعة أو تقديم خدمات، وتحمل تكاليف تتمثل في مكافئة العناصر المستعملة، ويجب على المقاولات ان تنتج قيمة تفوق تكاليفها من أجل تحقيق الربح، فهي وحدة انتاج على مستويين: منتجة للسلع والخدمات، ومنتجة للقيمة المضافة الى السلع الوسيطة للحصول على القيمة الإجمالية للمنتوج. على عكس المقاولاتية الاجتماعية التي تكتسي أهمية كبرى مقارنة مع الاقتصاد الليبرالي، وتشكل نموذجا للتنمية المستدامة، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يقدم رؤية بديلة تتكسر ضمن مفهوم جماعي وديمقراطي للمقاولاتية. واعتمادا على ذلك يلزم المقاولاتية الاجتماعية تحقيق النمو والزيادة في رؤوس أموالها:

- تمويل المقاولات الاجتماعية المبتكرة، خاصة في مرحلة التمهيد، من وجهة النموذج الاقتصادي لا زال بعيدا عن تسيير مخاطر الابداع و الابتكار الاجتماعي. ومن وجهة رأس المال التقليدي للمخاطر الساعي لتحقيق المزيد من القيمة المضافة في وقت قصير،¹³ غير مناسبة للمقاولاتية الاجتماعية،

- تمديد وتعزيز صناديق الضمان بهدف تشجيع حركة ودينامية البنوك التي غالبا ما تظل حذرة في مواجهة النماذج الاقتصادية غير المفهومة¹⁴ يجب أن تكون صناديق الضمان المخصصة هذه أكثر شفافية، ويمكن التعرف عليها بسهولة من قبل البنوك ورجال الأعمال والمقاولين، وتعمل باستجابة أكبر لتأمين تغيرات الخزينة.¹⁵

2- ترتبط تحديات المقاولاتية الاجتماعية بعدم تصدرها لأولويات السياسة العمومية

لا بد أن نذكر هنا: أن المغرب لديه نسيج مقاولاتي متكون من 95% من المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والباقي من شركات كبرى، عمومية وخاصة، وهي وحدات إنتاجية نسبيا ضعيفة على مستوى وزنها في مكونات الاقتصاد المغربي، الذي ما زال يعاني من ضعف نسبة النمو، التي بلغت 4.8% سنة 2017، حسب توقعات صندوق النقد الدولي. وبالرغم من وجود عدة مجهودات ومحاولات لتطوير المقاولات المغربية، فهي ما زالت تعاني من الولوج إلى الأسواق المالية والبنكية، سواء أثناء نشأتها أو خلال مرحلة انطلاق الاستغلال، زيادة على صعوبة التسويق، والبحث عن كفاءات ذات خبرات تقنية وتدريبه تملك مفاتيح النجاح والقدرة على الابتكار وخلق ومتابعة كل

13 - Le social impact bond (obligation d'impact social) est un dispositif financier innovant permettant de lever des capitaux privés pour financer des programmes d'intérêt général, tout en générant des économies de dépenses publiques. Si l'opérateur a des résultats positifs en termes d'impact social et remplit ses objectifs, l'État rembourse aux investisseurs leur capital plus un taux de rendement proportionnel aux dépenses sociales économisées. Si les résultats n'ont pas été respectés, l'État ne rembourse rien. Voir : www.socialfinance.org.uk/work/sibs

14 - L'impact investing cherche à générer un impact social, sociétal et/ou environnemental tout en engendrant un retour financier. Il fait de la finalité sociale et/ou environnementale de l'investissement le premier critère de décision, ce qui le distingue de l'Investissement socialement responsable (ISR) dont le retour financier reste le premier critère

15 - www.lecomptoirdelinnovation.com



الفرص التي يتيحها محيط المقاول، نظرا إلى غياب الموارد المالية الكافية لهذه العملية، وهنا تكمن أهمية المقاولاتية الاجتماعية.

فالتدابير الواجب اتخاذها لجذب المزيد من المهارات والقدرات، والأسواق، ورؤوس الأموال للمقاولات الاجتماعية. لن يكون لها معنى وتأثير مستمر إلا في حال تبنيها وبشكل عميق من طرف السياسات العمومية:

- وضع سياسة من صميم أولوياتها المقاولاتية الاجتماعية

- لسياسات العمومية رهينة بتأسيس المزيد من المقاولات الاجتماعية

- نشر وتعميم فوائد المصلحة العامة للمقاولات الاجتماعية

من هنا، ينبغي أن نركز على أن المقاولاتية الاجتماعية هي القاعدة الجديدة لاقتصاد بلد ما، وهي المحرك الرئيسي لكل المشاريع الترابية والأوراش الكبرى، ولكل طموحات الفاعلين الاقتصاديين الاجتماعيين القائمين على حسن تدبير مؤسسات المقاولاتية الاجتماعية، للأسف قيمة المقاولات ترتبط دائما بأصولها، بينما يتوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار رأسمالها البشري وظروف العمل، موازاة مع بداية وعي المستهلكين الذين يقاطعون منتجات مقاولات تنتهك قواعد المسؤولية الاجتماعية للمقاولات. وعموما، تواجه المقاولاتية الاجتماعية ثلاثة تحديات كالآتي:

- تحدي السوق والمنافسة: يعرف محيط الاقتصاد العالمي تغيرات كبرى وسريعة بفعل العولمة واجتياح وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة، مما أفرز نموذجا جديدا يصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي. وأمام هذا الوضع تبقى المقاولات الاجتماعية مجبرة على هذا التحول، الذي له كلفة مالية، سواء فيما يتعلق بتكوين الموارد البشرية أو تحديث المنصة التقنية

- تحدي صعوبة مصادر التمويل: تسعى المقاولات الاجتماعية إلى لعب دور محوري وحيوي في النمو الاقتصادي وخلق الثروة، وهي بذلك تشكل العمود الأساسي لأي اقتصاد صاعد وحديث، إلا أن هذا الصنف من المقاولات يعاني من صعوبات جوهرية على مستوى الحصول على رؤوس الأموال الكافية لتمويل مختلف المشاريع والطموحات الاستثمارية، نظرا إلى عدم التوفر على القدرات الذاتية للتمويل، وهو ما ينتج عنه ارتفاع نسبة المخاطر، وبالتالي ضعف على مستوى الضمانات المقدمة إلى المؤسسات البنكية والمصرفية، وهو ما ينعكس سلبا على المقاولات داخل حلبة المنافسة. في هذا الباب هناك إمكانيات توجد رهن إشارة المقاولات الصغرى والمتوسطة، منها عملية "مساندة"¹⁶، وهناك كذلك برنامج "امتياز"¹⁷.

- تحدي التكوين وتطوير الكفاءات: في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، التي يعرفها الاقتصاد التضامني، فإن التكوين عنصر أساسي في تنظيم الموارد البشرية، ومن الآليات الدقيقة لتنمية كفاءة المقاولات

16. عن طريق مؤسسة "مغرب مقاولات صغرى ومتوسطة"، التي تأتي في إطار الميثاق الوطني للنهوض بالصناعة، وهو برنامج يهدف إلى تحديث وتحسين القدرة التنافسية لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلا أن هذا البرنامج لا تستفيد منه إلا المقاولات، التي تحقق رقم معاملات أقل أو يساوي 175 مليون درهم دون احتساب الرسوم، بالإضافة إلى أداء اقتصادي جيد، ووضع قانونية سليمة مع إدارة الضرائب ومختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى. للإشارة، فإن هذا الدعم هو عبارة عن تمويل للخدمات في حدود 60 في المائة من كلفة المشاريع دون تجاوز 600.000.00 درهم.

17. وهو عبارة عن مسابقة وطنية للاستثمار، يتم تفعيلها لتقديم مشاريع مفتوحة أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة ذات المؤهلات القوية، والمحتاجة إلى دعم مالي تكميلي للقرض البنكي في حدود 20 في المائة من المبلغ الإجمالي للاستثمار، لكن بنفس الشروط الذاتية والموضوعية لعملية "مساندة". طبعا كل هذه البرامج والفرص ليست في متناول هذه الشريحة من المقاولات، والمدخل إليها يمر إجباريا عن طريق الوصول إلى سقف معين من رقم المعاملات، وهو تحدي مركزي لهذه الوحدات



الاجتماعية وتمكينها من الإبداع على جميع المستويات. كما أن إدارة الكفاءات داخل المقاولات الاجتماعية تعتبر من بين الأساليب والنماذج الحديثة لقيادة عمليات التنمية والابتكار داخل جميع المنظمات، سواء كان هدفها الربح أو عدم الربح. كما أن التطورات، التي يفرزها السوق من حاجيات الأفراد والجماعات، تحتم على هذه المقاولات طرح "التدبير التوقعي للمهن والكفاءات".

خاتمة:

تعريف المقاولاتية الاجتماعية ليس مجرد تمرين بسيط، بل هو مفهوم يستحق البحث والتدقيق، تتداخل فيه مجموعة من الفروع العلمية النظرية، ذات الطابع القانوني والاقتصادي، الاجتماعي والتجاري، والغرض منها إزالة كل الغموض واللبس لإعطاء مفهوم شامل وعميق. والاقتصادي ورجل التدبير بدوره يقحم نفسه في الموضوع، إذ يعرف المقاولاتية الاجتماعية بأنها عبارة عن نموذج حدائي يتجلى في خلق أنشطة اقتصادية تلبى الاحتياجات الاجتماعية والبيئية. بداية انتشاره على أرض الواقع في العديد من المجالات تثبت امكانية ضمان المردودية مع الحفاظ على الأهداف الاجتماعية، فتحقيق التطورات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتحقق دون هيكلة المقاولات وتنظيمها وإعطائها المكانة الجوهرية داخل النسيج الاقتصادي العام، حتى تتمكن من الانفتاح على الأسواق العالمية وتحسين تنافسيتها وجاذبيتها، وبالتالي انخراطها ومساهمتها في التنمية الشاملة. وقد أولت بلادنا اهتماما خاصا لهذه المقاولات نظرا للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل قربها من المواطنين وأسلوب عملها الذي يسمح لها بالاستجابة بسرعة وفعالية لمختلفة الحالات.

لا يسعنا إلا أن نقول: إن معالجة موضوع من هذا الحجم ليس سؤالا عاديا، وإنما هو بحث واسع، سواء من حيث الشكل أو المضمون، لذلك حاولنا لمسّه وفق مقارنة تنظيمية عملية انطلاقا من تجارب دولية وواقع المقاولاتية الاجتماعية ببلادنا، لأن هذه الأخيرة لا تعاني من أزمة تشريع أو نصوص قانونية، وإنما تحتاج إلى مواكبة وتحفيز ودعم مؤسساتي، تنخرط فيه الدولة بكل قطاعاتها، بشكل فعلي وجدي، دون الرجوع إلى التشخيصات الروتينية الكلاسيكية، بل إلى الإرادة القوية في زمن التحولات غير المرتقبة وغير المرضية في بعض الأحيان.



البيبلوغرافيا المعتمدة:

- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- ماجدة عطية، مرجع سابق، ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2007.
- ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007.
- يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، دور المقاولات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول : استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و19 أبريل.
- نتائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية، 2010.
- www.organismecosmetics.Com/fr
- www.entrepreneur.org/spip.php?socialnnpdarticle27
- <http://socialinnovation.se/finally-a-national-strategy-for-social-innovation/>
- http://avise.org/IMG/mediatheque/2009-08-20_Synthese_des_etudes_regionales_mars_09.pdf
- www.socialfinance.org.uk/work/sibs
- www.lecomptoirdelinnovation.com